مركز تكامل للدراسات والأبحاث

قراءة في كتاب

الملكية في أفق جديد؛ أسئلة الدين والديمقراطية والنموذج التنموي

عبد الرحيم بودلال

باحث في علم الاجتماع.

31 مارس 2024

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

1. تقديم

صدر عن دار الاحياء للنشر والتوزيع سنة 2023 كتاب **بعنوان "الملكية في أفق جديد؛ أسئلة الدين والديمقراطية والنموذج التنموي"** لصاحبه الباحث امحمد جبرون. يحتوي الكتاب على 177 صفحة بالبيبليوغرافيا والفهرس، بالقطع الوسط. يضم أربعة فصول رئيسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. يتناول الفصل الأول أزمة الديمقراطية الليبيرالية؛ الأبعاد القيمة والثقافية وآفاق الإصلاح الديني. ويتناول الفصل الثاني الملكية وسؤال الديمقراطية في ماهية التحكم السياسي وتطوراته بين العهدين. ثم يتناول الفصل الثالث الملكية وسؤال الدين في المغرب المعاصر بين العلمانية والإسلام. ثم يتحدث الفصل الأخير عن الدولة المغربية وسؤال النموذج التنموي ودولة الرعاية الاجتماعية.

يرصد الكاتب الأبعاد القيمية والثقافية وآفاق الإصلاح السياسي في المغرب، وذلك بالبحث في أزمة الديمقراطية الليبيرالية وما واكب ذلك من ظهور للشعبوية واخفاقها في بناء قيم جماعية، يعتمد في ذلك على أطروحة فرانسيس فوكوياما حول دعوة إعادة بناء الهوية الوطنية. ليقدم نماذج من الديمقراطيات الجماعية الصاعدة في كل من دولة روسا والصين وإيطاليا، ودور الثقافة والدين في تشكيل هذه الديمقراطيات.

يعالج الكتاب إشكالية مهمة تتعلق بالعلاقة بين الملكية والديمقراطية، والملكية والدين والملكية والتنمية. وذلك في البحث في ماهية التحكيم والتحكم السياسيين وتطوراتهما بين كل من ملكية الحسن الثاني وملكية محمد السادس. يحاول تقديم تأويل جديدة لظاهرة التحكم الملكي في المشهد السياسي، مخالفاً بذلك أدبيات الإسلام السياسي المشارك في الحكم وأبحاث العلوم السياسية وعلم الاجتماع. ثم يبحث أيضاً في علاقة الملكية بالدين في المغرب المعاصر، ومحاولات توفيقها بين العلمانية والإسلام. يقدم في ذلك قراءة كرونولوجية لسياق الدين بالدولة من دولة الحماية وظهور القانون الوضعي وتقليص دَور الشريعة، واعتماد التعليم العصري مقابل التعليم الديني. إلى دولة الاستقلال ومحاولة الجمع بين التعليم العصري والتعليم الأصيل.

ثم يبحث الكتاب في علاقة الدولة المغربية بالتنمية الاجتماعية وموقع النموذج التنموي الجديد من دولة الرعاية الاجتماعية، حيث يرصد دور الدولة المغربية في محاربة البطالة والفقر والهشاشة، ثم حجم مشاريع توفير الصحة والسكن.

2. الإشكالية التي يعالج الكتاب

يقدم الكتاب تصوراً مهماً حول **إمكانية الجمع بين الحداثة السياسية والتقليد ضمن الدولة الحديثة، في الجمع بين الدين بما هو شعور جمعي للمغاربة ورمز الشرعية للملكية، من أجل التأسيس لديمقراطية اجتماعية تقوي من الثقافة الوطنية وتستفيد من مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية لدعم النموذج التنموي الجديد.** هي أطروحة من أجل الاستفادة من منجزات الحداثة لكن دون فقدان لمقومات التراث الإسلامي، وذلك من أجل تجاوز الأصوليات الدينية ثم تجاوز اخفاقات الحداثة الأخلاقية المتمثلة في فشل "الديمقراطية الليبيرالية"؛ بالابتعاد عن التقليد والرجعية من جهة وبعدم الارتماء في أحضان الحداثة من جهة ثانية. بذلك تكون

الملكية الحالية جامعة بين الحداثة والتراث، و"أن ملكية محمد السادس دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتقوم بوظائف الإمامة العظمى كما عرفها فقهاء الأحكام السلطانية. (ص 81)

يرى الباحث أن الملكية في المغرب انتقلت من كونها طرفاً في الصراع السياسي مع الملك الراحل الحسن الثاني، إلى راعية للانتقال الديمقراطي بالحفاظ على استقرار النظام السياسي (ص 45). لهذا حسب جبرون أصبح لتحكم الملكية في المشهد السياسي نوع من الشرعية السياسية.

سيتم تقديم قراءة في كتاب الباحث امحمد جبرون من **منطلق أعماله الفكرية حول الإصلاح الديني ومفهوم دولة القيم الجامعة، وهل تناول الباحث لمفهوم الملكية تم من منطلق النظريات السياسية الحديثة أم من منطلق التراث الإسلامي**. ثم علاقة الملكية بالدين وعلاقة الملكية بالتنمية الاجتماعية، وهل يمكن الجمع بين نفوذ الملكية وقيام التنمية؟

نجد اهتمامات الباحث جبرون متنوعة بين الدراسات الإسلامية والدراسات التاريخية، فهو تناول أصول الفقه وعلم المقاصد في كتابه "**هدي القرآن في السياسة والحكم: أطروحة فقه بناء المعاملات السياسية على القيم**"، ثم قدم نقداً مهماً لأصول الفقه والمقاصد بأنهما لم يستطيعا انتاج مناهج علمية جديدة تواكب متطلبات العصر. ثم قدم قراءة شاملة لقيم القرآن الكريم ليستنبط مجموعة من القيم الكلية التي تمثل هدي القرآن في السياسة والحكم، وهي العدل والمساواة، والحرية والمسؤولية، والمعاهدة والمعاقدة والمبايعة، ثم الخير والمعروف والمصلحة والكرامة. هي قيم تقارب القيم الحداثية الكبرى من كرامة وحرية وعدالة اجتماعية.

كما أن الحدود والقصاص هي قوانين كانت موجودة في المجتمعات ما قبل الإسلامية وأدمجها الإسلام، وأن الغرض منها هو تحقيق الوازع الأخلاقي وليس العقاب المادي. ثم قدم منهجا فقهياً بديلاً سماه المنهج الأصولي القيمي، وهي نقلة نوعية من مفهوم حاكمية الشريعة إلى بناء المعاملات على مفهوم القيم، هي خطوة جريئة تهدف إلى إيجاد توافق بين الحداثة والتراث الإسلامي على مستوى أعلى وهو مستوى القيم. وأن الأمة اهتمت بالنصوص وبالجزئيات وأهملت الكليات والقيم الكبرى للدين، فترسخ مفهوم الخلافة في العقل الجمعي للأجيال الاسلامية عبر التاريخ في غياب تام للتجديد والاجتهاد.

ثم أيضا قدم قراءة تاريخية مهمة في مفهوم الدولة الإسلامية أو ما يسمى دولة الخلافة في كتابه "**مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة**"، قدم تقييما لهذه الفترة على أساس ثلاث معايير كبرى، وهي العدل والعُمران والمصالح، واستنتج أن الخلافة وان حققت العدل فإنها أخفقت في العمران وبناء المصالح. وأن الدولة الإسلامية يجب أن تتبنى القيم الكبرى من عدل وشورى ومساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق للمصالح، وليس الاعتماد على أحكام جزئية اختزلت الدين في القوانين الجنائية، لهذا حسب جبرون "يمكن أن نلبس الدولة الإسلامية لباس الحداثة". بذلك يتجاوز جبرون أدبيات الحركة الإسلامية.

ثم أنتج الباحث كتب تاريخية محضة، تتناول تاريخ المغرب القديم والمعاصر، في محاولة لتقديم تأويل تاريخي لدولة المغرب المعاصرة يتناسب مع الإشكالات الراهنة، حول علاقة الدولة المغربية بالإسلام والمشرق وبالأمازيغية.

إلا أنه في كتابه الجديدة الموسوم بـ""**الملكية في أفق جديد، أسئلة الدين والديمقراطية والنموذج التنموي**" يقدم قراءة مختلفة تماماً، فهي قراءة لا تنتمي إلى حقل الدراسات الإسلامية ولا إلى التاريخ، بل يمكن اعتبارها تنتمي إلى حقل العلوم السياسية أو علم الاجتماع السياسي بالخصوص. يناقش فيها علاقة الملكية بالدين وبالديمقراطية وبالتنمية.

يمكن عوماً القول إن كتابات امحمد جبرون تندرج ضمن ما يسميه عبد الله العروي من المرحلة الثالثة من المفكرين النهضاويين الذي يجمعون بين نقد الحداثة والتراث معاً. وهو تيار فصل بين روح الحداثة وتطبيقاتها بوصفها تجربة تاريخية مرت بها المجتمعات الغربية، ودعا إلى طرح بديل منها، نظرا إلى استحالة استنساخ التجارب الحداثية، مع إمكان الإفادة منها في تطوير المجتمعات العربية.

3. الملكية والديمقراطية

يستند الباحث احمد جبرون على مجموعة من المحاذير التي تعيشها الحداثة الغربية، خصوصاً ما تمر به الديمقراطية الليبرالية من ظهور للشعبوية وصعود لليمين المتطرف، وأن أزمة الديمقراطية هي أزمة قيم جماعية، وهي أزمة في صلب الديمقراطية وليست فقط في جوانب منها. ثم يحاول الكاتب فهم إشكالية التحول الديمقراطي في المغرب في علاقتها بالمؤشرات السياسية والاجتماعية والثقافية. لهذا حسب جبرون يمكن استثمار الثقل الرمزي والروحي للملكية في المغرب من أجل تأمين الانتقال الديمقراطي وتحقيق للديمقراطية الاجتماعية. يقدم في هذا الصدد مجموعة من النماذج التي نجحت في بناء "شكل ديمقراطي" جديد مثل الصين وروسيا وإيطاليا. إلا أن الباحث يرى أن الملكية بدون مفاوضات ولا مساومة وبدون صراع سياسي هي الوحيدة من يمكن لها تحقيق الانتقال الديمقراطي، وهي الوحيدة من يمكن لها رعاية التعددية والاختلاف بين الأحزاب والهويات في المغرب. بذلك هو يخالف نظريات العقد الاجتماعي.

إن وجود معارضين للنظام السياسي هو من ثوابت الدولة الديموقراطية، وقوة النظام من قوة معارضيه، تلك القوة التي تجعله حذرا دوماً ومتيقظا ومجدداً لعناصر شرعيته، شرعيته المكتسبة من إنجازاته الميدانية التنموية وبحسب الشروط الاجتماعية المتعاقد عليه. تقوم المعارضة بتتبع مصادر القرار والتوزيع العادل للثروة، وتقدم بذلك بدائل، ويمثل التداول السلمي على السلطة أهم مرتكزات المعارضة وضمان للتعددية وصعود للكفاءة.

لكن في الأنظمة السلطوية تصبح المعارضة الحقيقية مهددة لجوهر السلطة الاستبدادي، ومهددة لزواج المال والسلطة. فالنظام السياسي المغربي يعتبر المجال المسموح فيه بالمعارضة هو الحيز الذي تتحرك فيه الحكومة، وهو مجال ضيق مقارنة بالاختصاصات الواسعة والسلطة التي تحظى بها الملكية. وضمن هذا الحيز أيضاً يوجد نوع من التحكم في الأحزاب والنخب، بحيث غالباً ما توضع الأحزاب الإدارية في مواجهة الأحزاب الوطنية، وهو ما شهده المغرب مباشرة بعد الاستقلال، وأيضا سنة 2016 ما عرف بالبلوكاج الحكومي.

إن التنوع والاختلاف تضمنه الديمقراطية بشكلها الليبرالي، ففي التقسيم بين أنظمة الحكم نجد؛ النظام الديمقراطي الذي يقوم على الانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة وعلى وجود مؤسسات ثابتة فوق شخصية، وعلى نظام تعددي يكفل للأحزاب الحرية وتفاكؤ الفرص. في المقابل نجد النظام الشمولي الذي يتولى

الحاكم في ظله السلطة إما بحكم المولد والوراثة أو بحكم الثراء أو التعيين والتفويض أو احتكار العنف والسلطة المادية. وهو حكم الفرد في الغالب، هو ما يعبر عنه في الأدبيات الإسلامية بفقه المتغلب، هو بتعبير محمد المختار الشنقيطي نوع من فقه الضرورات الذي استمر طويلاً. وحسب عبد الله العروي أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه العقل الإسلامي السياسي هو السلطان المستبد العادل. أما في الملكيات فيمكن التفريق بين ثلاث أنواع، ملكية نافذة فوق الدستور بصلاحياتها مطلقة، وملكية دستورية تتقاسم السلطة مع النخب المنتخبة، وملكية برلمانية تسود ولا تحكم. فإلى أي حد يمكن إصلاح الملكية بالمغرب، وهل يمكن أن تنتقل الملكية من الشمولية والنفوذ إلى الملكية البرلمانية؟

في الأحكام السلطانية يتم التركيز على حديث "كيف ما تكونوا يولى عليكم"، بمعنى أن النظام السياسي يستمد شرعيته من قيم اجتماعية متجذرة فيه، هو نوع من تحميل المسؤولية للأفراد في التقصير في جنب الله تعالى، وأن الله من يضع السلاطين، وذلك وفق ما عليه الشعوب، فقط يجب على الشعوب أن تكون "مؤمنة مؤدية لفرائض الله وقائمة على العبادات". في هذا السياق تكون المجتمعات العربية لم تنتقل بعد من الحق الإلهي إلى الحق المدني لتحقيق الديمقراطية، فيكون الملك سلطان الله في أرضه. وإذا ما انتقلت المجتمعات العربية من الأمر الإلهي إلى الطبيعي فإن الأحكام السلطانية تحمل المسؤولية في إخفاق الديمقراطية للشعوب، على أنها غير مؤهلة بعد.

ما تعيشه المجتمعات العربية من حالة للطبيعة بتعبير طوماس هوبز يشبه في الآداب السلطانية حالة الاستثناء التي تعيشها المجتمعات والتي فرضها "الملك العاض"، حيث فضلت الأمة الإبقاء على الجماعة بدل التفرقة، ففضلت توريث الحكم بدل تطبيق النظام الشوري.

في المغرب وإثر الموجة الأولى للربيع العربي لعب حزب العدالة والتنمية دوراً مهماً في الموازنة بين الشارع والنظام السياسي واستطاع أن يستفيد من الفسحة الديمقراطية التي فرضتها حركة 20 فبراير، لكنه لم يستطع القيام بالمساومة المطلوبة ومن تقاسم للسلطة، حيث أرجع السلطة التي خوله إياها الشعب إلى الملكية، وفشل في توسيع الحريات والحقوق المهيأة لانتقال ديمقراطي. ينهل الحزب من بعض الآداب السلطانية المتعلقة بالأساس بالدعاء والنصيحة "لولي الأمر" وعدم منازعته الحكم، لهذا رفعوا شعار "المشاركة لا المغالبة"، وذلك في غياب لقوانين العمل السياسي الموضوعي، مما يتطلب من الحركات الإسلامية ضرورة إعادة فهم العمل السياسي وفق النظريات الحديثة.

كما أن ثورات الربيع العربي حسب عزمي بشارة لم تطالب بإسقاط الأنظمة السياسية وتعويضها بأخرى، بل طالبت الأنظمة القائمة بإصلاح نفسها، وهو ما شكلت 20 فبراير أحد مقوماته، بكونها قوة مضادة ومعارضة حقيقية للنظام السياسي، وقد استجابت الملكية تحت الضغط ووضع دستور جديد ديمقراطي يخول لحزب الأغلبية قيادة الحكومة وهي سابقة في العمل السياسي. كما أن رئيس الحكومة أصبح لأول مرة يتقاسم مجموعة من الصلاحيات مع الملك، وتم تغيير الحكومة والقيام بانتخابات نزيهة لأول مرة في تاريخ المغرب.

إن شرعية الأنظمة السلطوية التي لازالت قائمة وتعيد انتاج نفسها بنجاح نسبي، تقوم في الغالب على مصادر محلية تعرف بالثقافة السياسية الوطنية ومنها الدين، وبوجود نظام ريعي توزيعي يقوم على التوزيع غير العادل

للثورة وبتركيز الثروة والسلطة في أيدي قليلة، وباعتبارات الحفاظ على الاستقرار، وخوفاً من التغيير و"الفوضى"، والتخويف من عدم اليقين الكامن في الديمقراطية. وهي تستخدم أنظمة الرقابة المتطورة، والردع بدرجات مختلفة من القمع، وتستدمج النخب عبر الريع وتقوم بقمع الأصوات الحرة باستعمال مؤسسة القضاء بطريقة ناعمة، وباحتكار وسائل الدعاية التي تمكنها من تشويه الخصوم. ثم تبذل مجهودات مستميتة لمقاومة تأثير العولمة وسائل الاتصال ونفاذية مصادر المعرفة، إضافة إلى الدعم الخارجي الذي يصل في بعض الحالات إلى حد حمايتها من التغيير. فالسلطوية دائما ما تجدد نفسها بشكل مستمر يتوافق وموجات العولمة وتطور مواقع التواصل وأدوات الحداثة.

يرى الباحث احمد جبرون أن ظاهرة التحكم وتقنية التحكيم لها مشروعيتها السياسية من منطلق التحكم في زمام السياسية دون وقوع انفلاتات، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا التحكم يخدم مصلحة الانتقال الديمقراطي والتنوع الهوياتي المغربي ويخدم مشاريع الديمقراطية والتنمية أم يخدم مصالح أوليغارشيات بعينها؟

يرى جبرون أن التحكم في عهد الحسن الثاني بالخصوص لم يكن له من شرعية، عكس التحكم الحالي الذي يسير في اتجاه التحول الديمقراطي الذي يركز على التنمية وتحقيق "دولة الرعاية الاجتماعية" والذي يتجاوز الاستعمال الفج للدين بشكله التقليدي. حيث التحكم الجديد يمنع الإسلاميين من السيطرة على الدولة وابعاد القوى الوطنية، كما أنه تحكم صادر عن الملكية التي تحظى بالشرعية لدى المغاربة. "فالتحكم جاء لحماية التعددية والحريات والحداثة". (ص 69)، كما أنه حسب الباحث أن "التحكيم استناداً إلى هذه الخلفية يستمد شرعيته م كونه صادراً عن مؤسسة الملكية التي تحظى بمكانة اعتبارية خاصة ومميزة في قلوب المغاربة وتؤهلها لأدوار الوساطة والتحكيم بين الفاعلين السياسيين... وهي عقلنة المشهد السياسي المغربي وإعادة هيكلته بما يخدم النجاعة السياسية (ص 66).

لكن الباحث جبرون يخلط بين أنواع الشرعية: فالشرعية العقلانية المبنية على انتخابات نزيهة وتمثيل حر لإرادة الشعب، هي من ينتج الديمقراطية أما الشرعية التقليدية سواء التاريخية أو الدينية فإنها تكرس نفس الوضع وتعيد إنتاج نفس السلطة التقليدية وتبعد القوى الحديثة.

يرى الأنثروبولوجي المغربي عبد الله حمودي في كتابه "**الشيخ والمريد**" أن تقنية التحكيم تعيق الانتقال الديمقراطي، "وتجعل الملكية فوق كل الفاعلين الآخرين، فوق المشهد السياسي وخارج اللعبة وخارج التاريخ وخارج النزاعات حول السلطة. فالتحكيم يجعلها تسمو فوق المصالح الشخصية وتعلو فوق خصومات الأحزاب المتنافسة"، وعبر التاريخ كان السلطان حكماً وليس شخصاً يضع الحلول، والرجوع إليه بصفته الملاذ الأخير لكل المشاكل.

كما أن التحكيم يجمد كل القوى والمبادرات ولا يسمح بالتغيير، فمجموعة من الصرعات السياسية بين الأحزاب ومجموعة من النقاشات العمومية التي نظمها المجتمع المدني تم اخمادها بواسطة تقنية التحكيم، ولم يستطع الفاعلون السياسيون الاحتجاج على الملكية بصفتها الأبوية. فالتحكم والتحكيم هي تقنيات للسيادة على باقي الفاعلين والقضاء على كل المبادرات التقدمية التي تطمح للتغيير.

لا يمكن للديمقراطية أن تكون منحة الملكية؛ لأنه ببساطة سواء الملكية التنفيذية أو الدستورية هي ملكية مطلقة، وهي المستفيد الأول من الوضع الحالي، وقد تشكل الديمقراطية خطراً عليها. من منطلق العلوم السياسية فإن التفاوض وتوازن السلط هي القيمة العليا التي يجب أن يخضع لها جميع المتصارعين وهي محور العملية السياسية التبادلية، والملكية نفسها قد خضعت وقدمت تنازلات مهمة إبان الصراعات وإثر الأزمات السياسية والاقتصادية، خصوصاً إثر فشل التقويم الهيكلي ودخول المغرب في سكة اقتصادية، أنذاك دخلت في تجربة جديدة مع اليسار المعارض، ثم إبان الربيع العربي قدمت دستوراً ديموقراطياً متقدماً على كل الدساتير السابقة.

يجب على الملكية أن تكون محايدة أمام كل الفاعلين الآخرين ومتفاعلة مع الأوضاع الراهنة وضامنة للانتقال الديمقراطي؛ فيكون التفاوض والصراع بين النخب الوطنية والمخزن كونه سلطة تقليدية. بهذه الطريقة تكون الملكية أقرب مما تحدث عنه جبرون في إشارة بسيطة مخالفاً طرحه الأول؛ أن "الرغبة في القضاء على ظاهرة التحكم في الحياة السياسية المغربية، وتجاوزها النهائي، يجب أن تكون رغبة المجموع السياسي شعبا وأحزابا وملكية". (ص 69) بمعنى تحقيق نوع من التعاقد الاجتماعي الذي يسمح ببداية مسلسل التحول الديمقراطي.

4. وظيفة الدين في الدولة الحديثة العلمانية

حسب الباحث امحمد جبرون أن الدولة المغربية الوطنية استطاعت عبر التاريخ وعن طريق الملكية تدبير الوظيفة الدينية، من خلال علاقتها مع الفرقاء الآخرين سواء الإسلاميين أو العلمانيين، وأنها بذلك خلقت نوعاً من التوازن والموازنة بين الجميع. شكل ظهور التيار العلماني اليساري في مرحلة متقدمة والحركة الإسلامية في مرحلة متأخرة فارقاً مهماً في طريقة تعامل الدولة مع الدين، لأن الحركة السلفية الوطنية كانت متوافقة مع النظام الحاكم ولم تكن تنازعه السلطان، بل كانت متعاونة معه. في هذا الصدد يقدم الباحث قراءة تاريخية لأهم المحطات التي مر بها تأهيل الحقل الديني، وأهم المواجهات التي حدثت بين الدولة والحركات الإصلاحية سواء الإسلامية المحافظة أو اليسارية المنفتحة. والتي دفعت الدولة إلى مزيد من التبني والتأهيل للحقل الديني.

يرصد الباحث هذه الحركية في دولة الاستعمار ومحاولات طمس الهوية الدينية المغربية وتغييب الدين من المقررات الدراسية، ودولة الاستقلال: "مرحة محمد الخامس وضعف التأطير الديني". ثم مرحلة الحسن الثاني "من ملك إلى أمير المؤمنين"، ثم التعليم الديني في المغرب "من رقابة المجتمع الى رقابة الدولة"، ثم تحول العلماء من مستقلين إلى علماء الدولة. ثم مرحلة محمد السادس؛ من تأهيل للحقل الديني وانفتاح أكثر على الحركة الإسلامية وإصلاح التعليم العتيق وتكوين للأئمة والمرشدين وإحياء للمذهب الصوفي.

في دراسة سابقة للباحث امحمد جبرون معنونة بـ" **دراسة إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب**"، يرى أن علاقة الدين بالدولة المعاصرة بالمغرب خصوصاً مرحلة محمد السادس، عرفت نوعاً من تأهيل للحقل الديني وانفتاح أكثر على الحركة الإسلامية وإصلاح التعليم العتيق، وتكوين الأئمة والمرشدين وإحياء المذهب الصوفي.

إلا أنه يمكن القول حسب باحثين آخرين أن تأهيل الحقل الديني والتحكم فيه، هو نوع من صراع الملكية مع الأطراف الأخرى حول احتكار الدين. بدأ في البداية كنوع من التصفية المعنوية والمادية للرموز الدينية السابقة

تحت ذريعة التخابر مع المستعمر، يرى عبد الله حمودي يرى أن محاربة الزاوية جاء من باب الصراع بين الملكية على اللدنية والبركة والنسب الشريف، بمعنى التنازع حول الشرعية السياسية باسم الدين، فإن كانت الحروب تتم باسم الدين فإنها في العمق حروب سياسية محضة. وتمت أيضاً محاربة التدين الصوفي بالتدين السلفي الذي كانت تحمل مبادئه بعض أعلام الحركة الوطنية مثل علال الفاسي والحجوي ومحمد العلوي، فتمت "محاربة البدعة باسم السنة".

أرست الدولة المغربية نمط من التدين الرسمي، جمع بين فقه الإمام مالك بكونه أكثر انفتاح على الواقع وبين نمط تدين شعبي ينهل من البركة والخوارق، كرسته أيضاً الملكية في المغرب واستفادت منه، حيث شكل مركز شرعيتها الشعبية. وتدين آخر موجه للنخب يرتكز على مفهوم البيعة، يجعل النخب السياسية والثقافية تلتف حول الملكية في غياب تعاقد اجتماعي حديث. إن البركة والانتساب إلى آل البيت والبيعة يكرس نوع من الشرعية الشعبية التي تحافظ على استمرار الملكية في المغرب. إذن الملكية تستغل الدين وتقوم بالحفاظ عليه وتطويره لما يخدم مصالحها السياسية، ثم تبعد قوى أخرى، سواء الزاوية في أوقات سابقة أو الحركات الإسلامية حالياً من كل منافسة لها.

تبقى أطروحة جبرون ضمن النسق السياسي المغربي القائم ولا تخرج عنه، حيث تقدم الملكية كفاعل سياسي واجتماعي لوحدها دون باقي الفرقاء الآخرين المخالفين لها في الهوية، فهي من جهة من تمتلك الشرعية المزدوجة "إسلام وعلمانية"، ومن جهة ثانية تملك المؤسسات السياسية وتشرف عليها كل تحتكر كل مصادر السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثالثة تمتلك تقنية التحكيم التي تجعلها فوق كل الفاعلين. لكن لا يوجد دافع ما يدفع الملكية إلى التغيير، فلا يوجد دوافع خارجية تريد تحقيق الديمقراطية في المغرب كما كانت الأمر في سنوات الانحياز، ولا يوجد دافع داخلي يمثل معارضة قوية يدفع بالملكية إلى التغيير.

يحاول جبرون تجاوز النظرة الأخلاقوية التي سقط فيها حزب العدالة والتنمية، لكنه وقع في الأطروحة الوضعانية التي تطمح للاستقرار والحفاظ على النظام وليس التغيير. يعتبر التحكم الجديد الذي فرضته ملكية محمد السادس مصدر شرعيته أنه يتجاوز الشرعية التقليدية للملكية التي تعتمد على رموز الدين، ثم تنامي المدينة على حساب البادية لم يعد لها من تأثير على الشرعية، وأن التحكم السياسي مهم من أجل انتقال ديمقراطي. في حين أن التاريخ بتعبير كارل ماركس هو تاريخ الصراع، وأن التحول الديمقراطي والتغير الاجتماعي لا يمكن أن يتم بدون صراع سياسي وصراع طبقي.

كما تم استعمال الدين بشكل مباشر من طرف الملكية المغربية في مراحل كثيرة من أجل اقصاء المخالفين، منها إلحاق جامعة القرويين بالتعليم الحديث ووضع مدير لها جديد من خارج مجلس العلماء، وهو ما قوبل بالرفض من طرف علماء المغرب. وأزمة البهائيين، على إثر اكتشاف اعتناق ثلاث شباب الديانة البهائية إثر الدعوة الإيرانية التي كانت تمارس بالمغرب، تم الحكم عليه بالإعدام. ثم حل الحزب الشيوعي بالمغرب بأمر من الراحل الحسن الثاني، على أنه ذو "نزعة إلحادية، فليس له حق الوجود في بلد دينه الإسلام". لهذا لا يعني أن ملكية محمد

السادس وإن كانت لا تستعمل الدين بشكل مباشر في تصفية الحسابات السياسية مع الخصوم، أنها لا يمكن أن تستدعيه في وقت من الأوقات.

5. خاتمة

يعتمد في الغالب الباحث امحمد جبرون على المنهج التاريخي في قراءة التراث الإسلامي وهو منهج مهم لتقديم قراءة نقدية في كل المسلمات التي تقدمها كتب الفقر والتفاسير وكتب السير ومناقب العلماء، حيث يسمح المنهج التاريخي بالقراءة الموضوعية للظاهرة الاجتماعية على ضوء الأحداث الاجتماعية والسياسية في سياقات معينة. وفي إطار علاقة المغاربة بالملكية فإن المنهج التاريخي يمكن أن يعتمد على مقومات أخرى لأسباب الشرعية التي اعتمدها وتعتمدها الملكية في المغرب، ثم علاقتها بالدين من حيث هو مصدر الشرعية ومصدر الأمن الروحي للمغاربة، وإلى أي حد لازال الدين يشكل مصدراً للشرعية بالنسبة للملكية؟

ثم في مناقشته للإسلاميين فإن جبرون باعتماده على قيم كبرى مؤسسة للدولة الإسلامية، هل الملكية الحالية تتبنى بعض هذه القيم أم تعارضها، ثم هل الملكية الحالية قريبة من دولة الخلافة أم بعيدة عنها، وهل الخلافة لازالت متعلقة لدى الإسلاميين بتطبيق الأحكام الجنائية أن هي قيم جامعة؟ وهل الخلافة تتعلق بكل أمصار الأمة أم مرتبطة بالوطن والدولة القطرية؟ في هذا الصدد يوجد نقاش اليوم حول علاقة الإسلاميين بالوطن، هل يقدمون مصلحة الوطن أم مصلحة الأمة خصوصاً في حالة التعارض، وقد ظهر هذا النقاش مع الربيع العربي بالخصوص وأيضاً إبان التطبيع مع الكيان الصهيوني، طرح النظام السياسي مقولة "تازة قبل غزة والصحراء المغربية قبل القضية الفلسطينية".

حقق الربيع العربي اندماجاً مهماً للحركات الإسلامية، وجعل الأحزاب ذات التوجه الديني تشارك في السلطة وتمارس الحكم، مما أضفى على الدولة الوطنية شرعية جديدة بسبب ضم جماعات كانت مهمشة في السابق. كل هذا وفر فرصة لدى الأحزاب الإسلامية للاحتكاك بالواقع فتصبح أكثر موضوعية فتعيد النظر في شعاراته الطوباوية التقليدية.

كما أن التفكير في الوطن بدل الأمة بدأ عند بعض منظري الحركة السلامية منهم الفقيه أحمد الريسوني، الذي قال: "إن الشعب مستعد أن يجاهد بماله ونفسه، وأن يتعبأ كما تعبأ في المسيرة الخضراء، وأن يقطع آمال الذين يفكرون في فصل الصحراء عن المغرب"، وأن الأمر متوقف على إرادة ملكية تدعو إلى ما سماه "مسيرة بالملايين". بهذا بدأ التفكير في الوطن بدل الأمة وذلك بسبب اشراك الإسلاميين في الحكم وليس باستبعادهم. كما تقدم جماعة العدل والإحسان حالياً ورقة سياسية جديدة جد متقدمة، فيها مراجعات مهمة واهتمامات كبيرة بقضايا الوطن.

تتعلق النظرية السياسية الحديثة بنشأة الدولة المدنية وسيادة القانون واستقلالية المؤسسات السياسية، وتوازن السلط. ويتعلق مشروع الحركة الإسلامية عموماً باسترجاع دولة الخلافة، أو أقل من ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية بما هي قوانين إلهية، وأن الدولة الحديثة لم يتبقى منها من التشريع غير الأحوال الشخصية. كما يرتبط

تدبير المجال السياسي لدى الإسلاميين بين الآداب السلطانية، ومفهوم الشورى بما هي معلمة وليس بما هي ملزمة والتي لا تشبه الديمقراطية المحققة للعلمانية والموسعة للحريات الفردية.

تشكل الآن تعديلات مدونة الأسرة نوعاً من تدبير الفضاء العمومي بين الإسلاميين والعلمانيين، قد تكون إثره الملكية بمثابة المؤسسة المحايدة التي "لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً"، لكن هل في استطاع المتصارعين إسلاميين وعلمانيين تنظيم حوار عقلاني حول مدونة الأسرة قضايا أخرى قَيمية جماعية ومصيرية. أم دائماً ما تتدخل الملكية في الأخير لتقوم بحفظ نوع من التقليد الديني الذي يخدم شرعيتها السياسية.